في افتتاح مؤتمر المائدة المستديرة حول النمو والعمل والتطور الاجتماعي:

صوفان يؤكد الاستمرار في الإصلاحات وإعطاء المرأة والقطاع الخاص دوراً أكبر في التنمية الاقتصادية

البنك الدولي: اليمن بحاجة إلى ٤ ملايين وظيفة خلال الـ ٢٠ سنة المقبلة للتغلب على البطالة وتحسين أداء الاقتصاد الوطني

● صنعاء / سبأ /

■ بدأت أمس بصنعاء فعاليات مؤتمر المائدة المستديرة حول النمو والعمل والتطور الاجتماعي الذي تنظمه وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع البنك الدولي تحت شعار «رفع مستوى النمو والعمل والتطوير الاجتماعي» بمشاركة ما يزيد عن مائتي مشارك يمثلون منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ورجال الأعمال والباحثين الاقتصاديين.

ويقف المؤتمر على مدى يومين أمام عدد من الموضوعات والقضاء المتعلقة بالنشاط الاقتصادي والتنموي في المنطقة الحرة بعدن وغيرها من المؤسسات الاقتصادية المتصل نشاطها بالبنك الدولي .. فيما يناقش المشاركون نتائج التقارير الاقليمية والقضايا المتصلة بالشأن اليمني للوصول إلى تطوير فهم مشترك للتحديات والفرص المتاحة أمام بلادنا في هذا الجانب.

وفي افتتاح المؤتمر أوضح الأخ أحمد محمد صوفان نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي النجاحات التي ترتبت على تطبيق برنامج الاصلاحات الاقتصادية منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي .. وهي نجاحات كبيرة ولا يستطيع أحد أن ينكرها .. مشيرا إلى ان هذه النجاحات غدت ملموسة في الاستقرار الاقتصادي وفي الحد من التدهور والعمل على تحسين مستوى الأداء الحكومي ، وهو ما انعكس على معدلات النمو التي تحققت خلال السنوات العشر الماضية.

وقال صوفان ان معدل النمو في فرص العمل التي تم توفيرها خلال العشرة اعوام الماضية تراوحت بين ١٠٠ ألف إلى ١١٠ آلاف فرصة عمل جديدة سنويا ، الا ان هناك بالمقابل نمو في قوة العمل المتجددة حيث ينتج سنوياً من ٢٠٠-٢٢٠ ألف من قوى العمل المتجددة.

وأكد انه لا يمكن مواجهة هذا القدر الكبير من قوى العمل إلا باعطاء القطاع الخاص الدور الريادي والهام في تفعيل النشاط الاقتصادي.

وقال ان ما حصل خلال العشر السنوات الماضية ساهم بشكل كبير في تحفيز القطاع الخاص ، لكنه لم يؤد إلى قيام القطاع الخاص بالدور المطلوب منه في توفير فرص العمل الكبيرة المطلوبة.

مشددا على ضرورة الاستمرار في الاصلاحات الاقتصادية حتى نتمكن من التغلب على الاشكالات ، كونها عملية وطنية يجب ان تبتعد عن الرؤى الحزبية الضيقة.

ويجب ان يتعامل معها الجميع كبرنامج وطني.

وفي الوقت الذي يناقش المشاركون في المؤتمر وضع المرأة اليمنية ودورها كشريك في البناء والتنمية ورسم السياسات الاقتصادية في ظل تشجيع الدولة للمرأة اليمنية وسعيها لتحسين أوضاعها في مختلف القطاعات.

وأكد الأخ احمد محمد صوفان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التخطيط والتعاون الدولي حرص الدولة على تمكين المرأة من المشاركة في المجال الاقتصادي والسياسي وغيرها من المجالات التنموية.

وقال صوفان في تصريح لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/ لقد حصلت المرأة اليمنية خلال العشر السنوات الماضية على كثير من الحقوق وان كانت لا تزال تمثل جزءاً يسيرا مما يجب ان تحصل عليه ، حيث تبلغ نسبة الأخوات العاملات في القطاع الحكومي ٢٠٪ من اجمالي العاملين في الخدمة المدنية.

مؤكدا أن التطلعات من مؤتمر المائدة المستديرة تتمثل بتكييف الاتجاهات التي يمكن وضعها في منظومة سياسات واجراءات للتعامل مع الشان الاقتصادي بما يؤدي إلى مواجهة التحديات مستقبلا.

ونبه صوفان إلى عدد من المؤشرات التي تؤدي إلى تقييم مدى النجاح في السياسات وتستمد هذه المؤشرات على مدى فاعلية القانون إلى مؤشرات أخرى مرتبطة بالفساد واستقلالية القضاء والحريات.

من جانبه أوضح محمد الصبري وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية ان البنك الدولي اختار اليمن لمناقشة نتائج الدراسات الأربع التي يعدها منذ عامين حول التجارة والاستثمار والنوع الاجتماعي وفرص العمل والحكم الرشيد ، كون اليمن تقوم بإعداد الخطة الخمسية الثالثة ، والتي ستتضمن نتائج المؤتمر.

وفيما يتعلق بالعمالة اليمنية وحجم البطالة التي تعاني منها اليمن في بعض القطاعات قال مصطفى نابلي رئيس الاقتصاديين في قطاع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي ان اليمن تحتاج إلى أكثر من ٤ ملايين وظيفة خلال الـ ٢٠ سنة المقبلة بما يواكب النمو المضطرد للقوى العاملة والتي تبلغ اكثر من ٤٪ في السنة وهي احدى أعلى النسب في العالم.

مشيرا إلى ضعف القطاع الخاص غير النفطي في توفير فرص العمل حيث تشكل القوة اليمنية العاملة فيه ١٠٪ فقط.

وأكد ان اليمن بحاجة إلى تطوير ذلك إلى الضعف على الأقل حتى يمكنها التغلب على مشكلة البطالة وتحسين أداء الاقتصاد الوطني ورفع قوة القطاع الخاص إلى درجة اقتصادية أعلى.

أكد أن الوزارة نفذت الخطوات الأولى من نظام البطاقة الوظيفية المغنطة:

الصوفي: ٢٥٠ ألف عمالة فائضة في مختلف قطاعات الدولة

■ ، كشف الأخ حمود خالد الصوفي وزير الخدمة المدنية والتأمينات عن وجود ٢٥٠ ألف عمالة فائضة من أصل مليون موظف بين عامل ومتقاعد في مختلف قطاعات الدولة ٠

وأشار الأخ وزير الخدمة المدنية والتأمينات في حديث لوكالة الانباء اليمنية /سبأ/ إلى أن الوزارة تعمل حاليا على إيجاد الحلول المناسبة لهذه العمالة والتوظيف وفق آلية دقيقة قائمة على أسس علمية حديثة متطابقة مع معايير الاحتياج والتخصص وتكافؤ الفرص بين طالبي الوظائف.

وأكد أنه تم خلال العامين الماضيين من خلال تلك الآلية الحد من ظاهرة التوظيف المفتوح الذي كان يتم عشوائيا وكذا رفع عدد الموظفين المحالين إلى التقاعد من عشرين ألف إلى ٦٠ ألف متقاعد من كافة قطاعات الدولة المختلفة بما فيها القوات المسلحة والأمن ٠

و لفت الوزير الصوفي إلى أن الوزارة بدأت في الخطوات الأولى للعمل بنظام البطاقة الوظيفية المغنطة البصمة البيولوجية منذ منتصف عام ٢٠٠٤م تنفيذا للقرار الجمهوري رقم ١ لسنة ٢٠٠٤م بخصوص منح البطاقة الوظيفية ٠

وقال: بدأنا بتحديث قاعدة البيانات بالمستجدات والمتغيرات استعدادا لتنفيذ نظام البطاقة الوظيفية الجديدة وكذا التعاقد مع الشركة الاستشارية التي ستنفذ هذا النظام٠ ٠ مضيفا أن الشركة قد بدأت الآن ببناء الصالة المركزية في مبنى وزارة الخدمة المدنية ولديها ممثل مقيم في صنعاء يقوم بالتواصل الدائم مع الوزارة والمتخصصين في مشروع تحديث الخدمة المدنية للتهيئة لتطبيق النظام ٠

وأشاد وزير الخدمة بتعاون وحدات الجهاز الاداري للدولة بما فيها وزارتي الدفاع والداخلية للتهيئة لتطبيق هذا النظام الأمر الذي مكن المتخصصين من انجاز شوط كبير في هذا الجانب٠

وأردف الاخ وزير الخدمة المدنية والتأمينات قائلا: بدأنا الآن في تحديث قواعد بيانات مختلف قطاعات الدولة وتم تزويدها بالمهارات الادارية والفنية اللازمة للتهيئة لتطبيق هذا النظام ووصلنا إلى تفهم مشترك مع كافة مؤسسات الدولة وصناديق التقاعد بشأن ضرورة تطبيق نظام البصمة والصورة لتحقيق الادارة المثلى للموارد البشرية ٠٠ مضيفا أنه يجري حاليا التنسيق مع صناديق التقاعد وتم الانتهاء من إعداد كافة الشروط المرجعية اللازمة لتنفيذ البطاقة المغنطة٠

■ حمود خالد الصوفي

وأكد الأخ الوزير توفر مقومات نجاح هذه التجربة بالرغم من وجود بعض الصعوبات التي تتعلق بتدني مستوى القدرات المؤسسية التي ستقوم بتنفيذ هذا النظام والتي تغلبت عليها الوزارة من خلال التعاقد مع الشركة الاستشارية لتدريب وتأهيل الذين سيتولون تطبيق نظام البصمة والصورة من فرق العمل الميدانية المشكلة من موظفي الدولة ٠٠ مشيرا إلى أنه تم تنفيذ العمليات والبرامج التدريبية والتأهيلية وتصميم جميع البروشورات والبطاقات ومعظم الأعمال الفنية التي تؤهل لاحداث هذا التغيير ونجاح هذا النظام بما ينعكس بآثار ايجابية تخدم الاهداف المنشودة لبرنامج الاصلاح الاداري ويسهم بشكل علمي وعملي دقيق في معالجة أوجه القصور في الأداء الاداري وفي مقدمة ذلك كشف حالات الازدواج الوظيفي.

الكحلاني: ستة جسور وثلاثة مشروعات جديدة للصرف الصحي سيبدأ تنفيذها قريباً

■ أكد الأخ احمد محمد الكحلاني وزير الدولة أمين العاصمة أنه سيتم خلال النصف الثاني استكمال الأعمال الخاصة بمشروعات السفلتة والإنارة لكافة الشوارع الداخلية على مستوى عموم أحياء العاصمة صنعاء بالإضافة إلى متابعة تنفيذ مشروع مطار صنعاء الدولي الجديد.

وأكد في تصريح خاص لـ"٢٦سبتمبرنت" أنه سيتم قريباً البدء بتنفيذ ستة مشروعات جديدة للصرف الصحي في إطار خطة العمل الخاصة بتعميم خدمات الصرف الصحي على كافة مناطق وأحياء أمانة العاصمة..مشيراً إلى أن العمل جار لاستكمال تنفيذ مشروعات الصرف الصحي في مناطق :الروضة الجراف وبئر عبيد.

وأضاف الأخ وزير الدولة أمين العاصمة أنه سيتم خلال الشهر المقبل تركيب شبكة جديدة للمياه في العديد من أحياء مدينة صنعاء.

منوهاً بأن العمل سيبدأ قريباً كذلك في تنفيذ ستة جسور رئيسية في أمانة العاصمة منها ثلاثة جسور كبيرة تبلغ كلفتها ٥٠ مليون دولار بتمويل من صندوق الإنماء العربي فيما ستنفذ الجسور الثلاثة الأخرى بتمويل محلي يبلغ مليارين وخمسمائة مليون ريال.

من جهة ثانية أوضح الأخ أحمد الكحلاني وزير الدولة أمين العاصمة أن ٣٠٠ أسرة من ذوي المساكن العشوائية سيتم تسكينها خلال الأسابيع القليلة القادمة في الوحدات السكنية المقامة في إطار مشروع المدينة السكنية الجديدة بمنطقة سعوان.

مشيراً إلى أنه وتنفيذاً لتوجيهات فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية قامت أمانة العاصمة خلال الأسبوع المنصرم بتدشين مشروع المدينة السكنية بسعوان والمكونة من ١٢٠٠ وحدة سكنية مزودة بكافة الخدمات.

واعتبر الأخ الوزير أن هذه اللفتة الإنسانية الكريمة من قبل فخامة الأخ رئيس الجمهورية تعتبر خطوة غير مسبوقة وإنجازاً " لم تسبقنا فيه أية عاصمة عربية".

مناقشة تنشيط الاستثمار وتوفير البنى التحتية للمدينة الصناعية بالحديدة

■ ، الحديدة/ سبأ/ ..

التقى الاخ محمد صالح شملان محافظ محافظة الحديدة امس مع لجنة التجارة والصناعة المنبثقة من مجلس النواب برئاسة الاخ محمد الخادم الوجيه والتي تزور المحافظة للإطلاع على اوضاع المشاريع الاستثمارية والصعوبات التي تواجه العمل الاستثماري في المحافظة والعمل على تذليلها ، وناقش اللقاء موضوع الصادرات الزراعية والسمكية والتجارية من وإلى المحافظة ، وكذا عملية تنشيط الاستثمار في كافة المجالات وتوفير البنية التحتية للمدينة الصناعية والسعي لإيجاد مناخ واسع للاستثمار واستقطاب المستثمرين المحليين والخارجيين وتهيئة الاجواء المناسبة لذلك.

حضر اللقاء عدد من المسؤولين في الجهات ذات العلاقة٠

مليونا دولار لمشروع البنية التحتية بمدينة شبام التاريخية

■ أوضح الأخ عبد الوهاب المجاهد رئيس وحدة المياه والبيئة بالصندوق الاجتماعي للتنمية أن الصندوق انتهى من وضع الدراسات الأولية لتنفيذ مشروع البنية التحتية لمدينة شبام التاريخية بحضرموت .. وأضاف المجاهد في تصريح خاص لـ"٢٦ سبتمبرنت " أن العمل سيبدأ في المشروع اوائل النصف الثاني من العام الجاري بالتعاون مع g.t.z ومكتب التنمية الحضرية في مدينة شبام وان المشروع يشمل رصف شوارع المدينة وتوزيع شبكات المياه والصرف الصحي وخطوط الكهرباء .. مشيراً إلى انه تم البدء بتدريب عدد من العاملين المحليين الذين سيعملون بالمشروع حول أساليب العمل المحافظ على شكل وطابع مدينة شبام التاريخية كواحدة من المدن اليمنية القديمة التي تمتاز بطابع عمراني فريد ..

افتتح ورشتي عمل حول التشريعات والنوع الاجتماعي :

الفياضي: يجب أن يكون القانون الجديد لصندوق الرعاية أكثر دقة ووضوحاً في تحديد الأهداف والمهام

كتب/ منصور شايع

■ أكد الأخ منصور الفياضي المدير العام التنفيذي لصندوق الرعاية الاجتماعية ضرورة إعادة صياغة مواد قانون صندوق الرعاية الاجتماعية الجديد بصورة أكثر وضوحاً وأن تحدد الأهداف بشكل دقيق لأن الأهداف الموجودة في القانون الحالي هي أهداف عامة وكبيرة متشعبة.. وذلك من خلال ممارستنا للعمل اليومي في المركز الرئيسي والفروع بالمحافظات.

وأشار في كلمته التي ألقاها أمس في افتتاح ورشة العمل الخاصة بالتشريعات المتعلقة بصندوق الرعاية الاجتماعية التي ينظمها صندوق الرعاية بالتعاون مع المشروع الأوروبي والتي ستستمر في الفترة من ٩-١١ ابريل الجاري بحضور نحو ٣٠ مشاركاً من مدراء فروع الصندوق وعدد من المختصين في الجانب القانوني في المحافظات والمركز الرئيسي ،وأشار الى أن الورشة تعد مهمة جداً كونها ترتبط بعمل الصندوق اليومي والمتمثل في إعادة التشريعة ،منوهاً الى أن هذه الورشة هي نتاج للورش السابقة سواء في جانب البناء التنظيمي أو رسم السياسات الخاصة بالصندوق حتى تكون هناك رؤية واضحة لصياغة تشريعات الصندوق بحيث تنظم علاقاتنا بمنظمات المجتمع المدني والمجالس المحلية وشبكة الأمان الاجتماعي وتنظم عمل الصندوق اليومي للارتقاء بادائه داعياً الأخوة والأخوات المشاركين الى التفاعل وعدم التقاعس في عملية دراسة وصياغة مواد القانون الجديد.

من جانبه أوضح الدكتور/ توماس/ الخبير الأوروبي في مجال صياغة القانون أن تطوير عمل صندوق الرعاية الاجتماعية لا يتم إلا بتطوير الجانب الاجتماعي والاقتصادي والقانوني بالتالي تطوير سياسة الاستهداف ذاتها ،مؤكداً أن التحديات التي تقف أمام صندوق الرعاية كبيرة ولايتم التغلب عليها إلا من خلال وضع الأسس القانونية ،كما أن التوجهات الحكومية يجب أن تعكس كمواد في القانون والتي يجب أن لا تخرج عن إطار الدستور.. لذا فإن تشريعات الرعاية الاجتماعية يجب أن تأخذ في الاعتبار الكثير من الأهداف التي تضعها الحكومة في مساعدة الفئات الفقيرة والقانون يجب أن يأخذ في الاعتبار نقاط الضعف الموجودة في القوانين الحالية ثم القدرات المكتبية لدى مدراء الفروع الذين يتعاملون مع القانون بشكل يومي ويجب أن يكون القانون ايضاً متناسقاً ،ولا يكون متناقضاً في المواد التي يحملها ويجب أن يكون مرتباً ومبسطاً حتى يكون مفهوماً لجميع المستخدمين للقانون والمستفيدين منه.

من جهة أخرى افتتحت أمس فعاليات الدورة التدريبية الخاصة بالنوع الاجتماعي "الجندر" التي ينظمها صندوق الرعاية لمدة أربعة أيام بحضور نحو ٢٠ متدرباً ومتدربة ،وفي تصريح لـ"الثورة" أوضح الأخ منصور الفياضي المدير العام التنفيذي لصندوق الرعاية الاجتماعية أن هذه الدورة تعد أول دورة في مجال النوع الاجتماعي ينظمها الصندوق.. مشيراً الى أن معظم الحاضرين هم الذين يتعاملون مع النوع الاجتماعي من خلال خدمات المستفيدين مع المرأة والرجل.

وسيتعرف المشاركون عن كيفية التعامل مع النوع الاجتماعي على مستوى المحافظات منوهاً الى أنه تم اختيار ١٦ مشاركة من الإناث وأربعة مشاركين فقط من الرجال لأنهن الأكثر قبولاً خاصة أن نحو ٦٠٪ من المستفيدين في المجتمع هم من النساء.

الى ذلك استعرضت السيدة / نبدا/ خبيرة الاتحاد الأوروبي في مجال النوع الاجتماعي والسيد/ إريان استرك/ رئيس فريق خبراء المشروع الأوروبي الداعم للصندوق في كلمتيهما الى أهمية عقد مثل هذه الدورات والتي من خلالها يستطيع المتدربون التعامل مع الفئات المستفيدة من خدمات الصندوق وخاصة في مجال خدمات المستفيدين التي تتعلق بتدريبهم في مجالات وحرف تعينهم على معيشتهم وحتى اثناء عملية البحث والتتبع للحالات الفقيرة المستحقة للمساعدات.

تصوير/ عادل حويس

رأي اقتصادي

المؤسسات المالية والمصرفية وتحديات العام الجديد

د /أحمد اسماعيل البواب

■ رحل عنا العام ٢٠٠٤م وبدأت المؤسسات المالية والمصرفية في بلادنا تعلن نتائج إعمالها وحساباتها الختامية وما حققته خلال السنه المنتهية في ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٤م، لكنها حملت تحديات كبيرة وانكبت مؤسساتنا المادية والمصرفية بمختلف اهتماماتها على تقييم منجزاتها وأوضاعها للخروج بخطة عمل تهدف الى تعزيز الاعمال وتصويب المسارات ولعل الهم المعلوماتي هو الأكثر دقة سواءً أكان من قبل المصنع أو المستخدم فهذا الاخير يلهث ويبذل جهوداً جبارة للحاق بما تتكشف عنه يومياً تقنيات الحساب الآلي (الكمبيوتر) ويواجه في هذه المرحلة مشكلة العصر التي تهدد الحياة اليومية بكافة أشكالها والتي تتجاوز تكاليفها الملايين من العملات الصعبة، كما يحاول المستخدمون في مصارفنا ومؤسساتنا المالية التآقلم مع شبكة المعلومات العالمية والاستفادة منها لاسيما وأن هذه الشبكة قلبت المفاهيم وأزالت الحدود.

أما الشركات المصنعة فهي تبذل جهوداً كبيرة لتوفير الوسائل لزبائنها وعملائها لمساعدتهم في تطويع المعلومات مع أخذها في الاعتبار تحقيق ما تيسر من الربحية والنمو ولكن المصارف والمؤسسات المالية اليمنية حملت معها هموماً جمة من إجل احلال وإدخال التطورات التكنولوجية والمعلوماتية وهذا الوضع دفع بعض كبار مسئولي الشركات المعلوماتية الى التفاؤل حول نسبة النمو للسوق مما سيعزز الوضع، فمن المتوقع أن تتابع هذه السوق نموها المرتفع وسيعزز هذا النمو الذي يشهده قطاع المعلومات في اليمن نمواً كبيراً ومتسارعاً نتيجة للنمو الاقتصادي الشامل خلال هذه الفترة والفترة القادمة واستمرار الطلب على الحلول المعلوماتية والحاسوب الآلي وبتطوير خبراتها في الاسواق اليمنية عبر المصارف والمؤسسات المالية الناجحة المواكبة للتقنيات الجديدة وتطبيقاتها والتي معظمها قد استكملت مكننة العديد من فروعها التي كانت تعمل بنظم يدوية واصبحت تعمل بنظم آلية موحدة من حيث إجراءاتها وارتباطها باستاذ عام موحد واستخدامها لأجهزة الحاسب الآلي (الكمبيوتر) ونتيجة لهذا الإجراء تم تكليف العديد من الشركات الاستشارية المتخصصة بإجراء دراسة تقييمية للنظم الآلية المطبقة بالمصارف والمؤسسات المالية في بلادنا بهدف معرفة إمكانية تطويرها لتواكب التطورات المتلاحقة في مجال تكنولوجيا المعلومات والنظم وإحداث تغيرات جذرية للمؤسسات المالية والمصرفية لتنمو نمواً مزدهراً بالاضافة لما تم انجازه من أجل خدمة جميع الأطراف وخدمة اقتصادنا الوطني.

Email - ahmed alpawal hat mail.com.